الأسبوع الأول: مدخل عام لعلم المحاسبة

1- ماهية المحاسبة والمؤسسة

1-1- تعريف وتصنيف المؤسسات

1-1-1- تعريف المؤسسة

هي عبارة عن مجموعة من الوسائل المادية والبشرية والمالية تهدف إلى إنتاج، في أحسن الظروف الاقتصادية، سلع وخدمات تتجه إلى تلبية الحاجات المادية للإنسان.

1-1-2- تصنيف المؤسسات

تصنف المؤسسات حسب معيار النشاط أو معيار القانون أو معيار الحجم.

أ) **التصنيف حسب معيار النشاط**. حسب هذا المعيار، يمكن تصنيف لمؤسسات إلى:

- مؤسسات تجارية؛
- مؤسسات صناعية (أو إنتاجية)؛
- مؤسسات خدمية؛
- مؤسسات فلاحية.

ب) **التصنيف حسب معيار القانون**. حسب هذا المعيار، يمكن تصنيف لمؤسسات إلى:

- مؤسسات عامة (أو عمومية) تابعة للدولة؛
- مؤسسات خاصة (تابعة للخواص)؛
- مؤسسات مختلطة.

أ) **التصنيف حسب معيار الحجم (رأس المال وعدد العمال)**. حسب هذا المعيار، يمكن تصنيف لمؤسسات إلى:

- مؤسسات كبيرة؛
- مؤسسات صغيرة؛
- مؤسسات متوسطة.

1-2- تعريف المحاسبة، أنواعها وأهدافها

1-2-1- تعريف المحاسبة

هناك عدة تعاريف للمحاسبة نذكر منها:

" هي نظام إعلامي يهتم بالعمليات التي يقوم بها مختلف الأعوان الاقتصاديين والتي يمكن التعبير عنها بالنقود "

أو " هي تقنية من التقنيات الكمية لمعالجة البيانات مثل الإحصاء والاقتصاد القياسي وبحوث العمليات كما يطلق عليها بعض المختصين اسم – علم الأعمال –"

1-2-2- أنواع المحاسبة

هناك 3 أنواع أساسية من المحاسبة:

أ)المحاسبة الوطنية

تدرس التدفقات الحقيقية والمالية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين للحصول على الناتج الوطني الخام (PNB) والناتج الداخلي الخام (PIB) إلخ ...

ب)المحاسبة العمومية

تدرس التدفقات الحقيقية والمالية على مستوى الدولة والجماعات المحلية وكل الهيئات العمومية ذات الطابع الإداري غير التجاري وغير الصناعي (الإيرادات والنفقات)؛

جـ) محاسبة المؤسسة

وتتفرع إلى:

- المحاسبة التحليلية أو محاسبة التكاليف
- المحاسبة التقديرية
- المحاسبة العامة أو المالية (محل هذا المقيلس) وتهتم بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ونجاعتها ووضعية خزينتها في نهاية الدورة أو نهاية السنة المالية.

1-2-3- أهداف المحاسبة

تهدف المحاسبة إلى:

- حساب مختلف النتائج؛
- معرفة مدى تطور الذمة المالية للمؤسسة
- تزويد المحاسبة التحليلة والمحاسبة التقديرية بالبيانات اللازمة؛
- تمثل قاعدة أساسية للتحليل المالي؛

توفير المعلومات المالية اللازمة لمستخدميها لاتخاذ القرارات؛

2- تعريف المحاسبة المالية (المادة 03 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 والمتضمن النظام المحاسبي المالي (الجريدة الرسمية العدد 74 بتاريخ 2007/11/25).

" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية" .

من التعريف السابق يمكن القول بأن المحاسبة المالية هي نظام في المؤسسة لتنظيم المعلومات المالية بالطريقة الآتية:

- جمع كل المعلومات المالية المتعلقة بالعمليات التي تقوم بها المؤسسة؛
- ترجمة تلك المعلومات إلى معطيات قاعدية عددية،
- تصنيف تلك المعطيات حسب طبيعتها؛
- تقييم تلك المعطيات وفق القواعد والطرق المحاسبية المطبقة؛
- تسجيل تلك المعلومات في حساباتها المناسبة **وفق التسلسل الزمني** لحدوثها؛
- معالجة تلك الحسابات واستخراجها في شكل قوائم أو كشوف مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وتبين القيم الحقيقية لكل ممتلكات المؤسسة وأداءها ووضعية خزينتها في نهاية كل سنة أو دورة محاسبية.

3- مجال تطبيق المحاسبة المالية

تلزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

4- الفرضيتان الأساسيتان للمحاسبة المالية (hypothèses de base)

تضبط القوائم المالية للكيانات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي على أساس الفرضيتين المواليتين

4-1- محاسبة الالتزام أو التعهد (Comptabilité d'engagement)

تتم محاسبة آثار المعاملات التجارية و غيرها من الأحداث على أساس محاسبة الالتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث، (وليس عندما تدفع أو تقبض النقدية أو ما يعادلها) ويجرى تسجيلها في السجلات المحاسبية وتعرض في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي تمت فيها.

4-2- استمرارية الاستغلال (continuité d'exploitation)

تعد الكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات و التي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في المستقبل قريب.وإذا لم يتم إعداد الكشوف المالية على هذا الأساس فان الشكوك في استمرارية الاستغلال تكون مبينة و مبررة و يحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في الملحق.

5- الاتفاقيتان المحاسبيتان (Conventions comptables)

يتمّ إعداد القوائم المالية على أساس الاتفاقيتين المواليتين:

5-1- اتفاقية وحدة الكيان(Convention de l'entité)

يجب أن يعتبر الكيان كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة و منفصلة عن مالكيها. حيث تقوم المحاسبة المالية على مبدأ الفصل بين أصول الكيان و خصومه و أعبائه و منتوجاته و أصول و خصوم و أعباء و منتوجات المشاركين في رؤوس أمواله الخاصة أو مساهميه .

يجب ألا تأخذ الكشوف المالية للكيان في الحسبان إلا معاملات الكيان دون معاملات مالكيها

5-2- اتفاقية الوحدة النقدية(Convention de l'unité monétaire)

يلزم كل كيان باحترام اتفاقية الوحدة النقدية. حيث يشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات الكيان، كما انه يشكل وحدة قياس المعلومة التي تحملها الكشوف المالية

لا تندرج في الحسابات إلا المعاملات و الأحداث التي يمكن تقويمها نقدا. غير انه يمكن أن تذكر في الملحق بالكشوف المالية المعلومات غير القابلة للتحديد الكمي و التي يمكن أن تكون ذات اثر مالي

6- الخصائص النوعية للمعلومة المالية (Caractéristiques qualitatives de l'information financière)

أكد الإطار التصوري للمحاسبة المالية على أن المعلومة الواردة في الكشوف المالية، يجب أن تتوفر على الخصائص النوعية للملاءمة و الدقة و قابلية المقارنة و الوضوح.

6-1- الملائمة أو الدلالة (pertinence)

هي جودة المعلومة عندما يمكن أن تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستعملين من خلال مساعدتهم على تقدير الأحداث الماضية أو الحاضرة أو القادمة أو على تأكيد تقديراتهم السابقة أو تصويبها.

6-2- الدقة أو المصداقية (fiabilité)

جودة المعلومة عندما تكون خالية من الخطأ أو الحكم المسبق المعتبر والتي يمكن أن يوليها المستعملون ثقتهم لتقديم صورة صادقة عمّا هو مفترض أن تقدمه أو ما يمكن أن يُنتظر منها أن تقدمه بصورة معقولة

6-3- قابلية المقارنة (comparabilité)

نوعية المعلومة لما يتم إعدادها و عرضها في ظل احترام استمرارية الطرق وتسمح لمستعملها بإجراء مقارنات معتبرة في الزمن وبين الكيانات.

6-4- الوضوح أو قابلية الفهم (intelligibilité)

نوعية معلومة ما عندما يكون من السهل فهمها من طرف أي مستعمل له معرفة معقولة بالأعمال وبالنشاطات الاقتصادية وبالمحاسبة وله الإرادة على دراسة المعلومة بكيفية جادة بما فيه الكفاية.

7-المبادئ المحاسبية

أكد الإطار التصوري على أنه يتمّ إعداد القوائم المالية على أساس المبادئ المحاسبية وهي:

7-1- مبدأ الأهمية النسبية

بمقتضى مبدأ الأهمية النسبية :

- يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه الكيان؛
- يمكن جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة؛
- يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع و الأهمية النسبية للأحداث المسجلة؛
- يمكن ألا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية.

7-2- مبدأ استقلالية السنة المالية

تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي سبقتها وعن السنة التي تليها، و من اجل تحديدها يتعين أن تنسب إليها الأحداث و العمليات الخاصة بها فقط.

7-3- مبدأ الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الحسابات

يجب ربط حدث بالسنة المالية المقفلة إذا كانت له صلة مباشرة و مرجحة مع وضعية قائمة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية و يكون معلوما بين هذا التاريخ و تاريخ الموافقة على حسابات هذه السنة المالية.

لا يتم إجراء أية تسوية إذا طرا حدث بعد تاريخ إقفال السنة المالية و كان لا يؤثر على وضعية الأصول أو الخصوم الخاصة بالفترة السابقة للموافقة على الحسابات.

و يجب أن يكون هذا الحدث موضوع إعلام في الملحق بالكشوف المالية إذا كان ذا أهمية تمكنه من التأثير على القرارات مستعملي الكشوف المالية.

7-4- مبدأ الحيطة والحذر

يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شانها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه

ينبغي أن لا نبالغ في تقدير قيمة الأصول و المنتوجات كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم و الأعباء

يجب ألا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة هذا إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.

7-5--مبدأ ديمومة الطرق

يقتضي انسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد و الطرق المتعلقة بتقييم العناصر و عرض المعلومات.

لا يبرر أي استثناء عن مبدأ ديمومة الطرق إلا بالبحث عن معلومة أفضل أو تغيير في التنظيم.

7-6- مبدأ التكلفة التاريخية

تقيد في المحاسبة عناصر الأصول و الخصوم و المنتوجات و الأعباء و تعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة.

غير أن الأصول و الخصوم الخصوصية مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية.

7-7- مبدأ ثبات الميزانية الافتتاحية

يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.

7-8- مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني

تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي دون التمسك **فقط** بمظهرها القانوني.

7-9- مبدأ الصورة الصادقة

يجب أن تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها و نوعياتها و ضمن احترام المبادئ و القواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية و النجاعة و تغير الوضعية المالية للكيان.

في الحالة التي تبين فيها أن تطبيق القاعدة المحاسبية غير ملائم لتقديم صورة صادقة عن الكيان من الضروري الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشوف المالية.

لا يمكن تصحيح المعالجات المحاسبية غير الملائمة ببيان الطرق المحاسبية المستعملة أو بمعلومات ملحقة أو بكشوف توضيحية أخرى.

7-10- مبدأ عدم المقاصة

لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من عناصر الأصول وعنصر من عناصر الخصوم ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق هذه الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات على أساس صاف.

7-11- مبدأ القيد المزدوج

تحرر الكتابات المحاسبية حسب المبدأ المسمى " القيد المزدوج" : حيث يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والأخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات. يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن.